

Distr.: General
4 November 2019
Arabic
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة والثلاثون

٢٠-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس
حقوق الإنسان ٢١/١٦*

ليسوتو

* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-18006(A)



* 1 9 1 8 0 0 6 *

المحتويات

الصفحة

٣	عملية إعداد التقرير	أولاً -
٣	النهج	ألف -
٣	عمليات التشاور	باء -
٤	متابعة الاستعراض السابق: تنفيذ التوصيات المقبولة	ثانياً -
٤	الالتزامات الدولية والمساعدة التقنية	ألف -
٥	التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة	باء -
٧	الإطار الدستوري والتشريعي	جيم -
٨	تعزيز حقوق الإنسان	دال -
١١	حقوق المرأة والاتجار بالبشر	هاء -
١٤	حقوق الطفل	واو -
١٥	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	زاي -
١٦	الحق في الصحة	حاء -
٢٠	الحق في التعليم	طاء -
٢٢	مكافحة الفساد	ياء -
٢٣	ظروف الاحتجاز	كاف -
٢٤	تنفيذ التوصيات التي أحيط بها علماً	ثالثاً -
٢٤	المستجدات منذ الاستعراض	رابعاً -
٢٤	التحديات	خامساً -
٢٥	الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية	سادساً -

أولاً - عملية إعداد التقرير

ألف - النهج

- ١ - أُعد هذا التقرير وفقاً لمقرر مجلس حقوق الإنسان ١١٩/١٧. وهو يتضمن سرداً للتقدم الذي أحرزته ليسوتو بشأن التوصيات المقبولة منذ الاستعراض الأخير الذي أجري في عام ٢٠١٥. ويعرض التقرير المستجدات التي ظهرت منذ ذلك الاستعراض، ويبيّن ما أحرز من تقدم بشأن بعض التوصيات التي أثّرت خلاله. وهو يُجمل أيضاً التحديات التي تواجهها ليسوتو فيما يتعلق باحترامها التزاماتها وحماتها وتنفيذها.
- ٢ - وُجِّعت التوصيات بحسب المواضيع، كما حددتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، علماً بأن التوصيات دُججت أو عُُدلت في بعض المجالات.

باء - عمليات التشاور

- ٣ - نُظمت حلقة عمل استشارية في حزيران/يونيه ٢٠١٧ بهدف تتبع تنفيذ التوصيات والتمهيد لصياغة تقرير مرحلي في منتصف المدة. وحضرت حلقة العمل وزارات حكومية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات تابعة للمجتمع المدني. وقُدّم تقرير منتصف المدة إلى المجلس في عام ٢٠١٨^(١).
- ٤ - وعُقد اجتماع تشاوري في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩ للتعريف بعملية الاستعراض الدوري الشامل ولحث أصحاب المصلحة على تحمّل مسؤولياتهم، كل في مجال ولايته. وحضرت الاجتماع الوزارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة.
- ٥ - ومتابعةً للاجتماع التشاوري، عُقد في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٩ اجتماع لمناقشة إنشاء هيكل قادرة على التأثير في عملية الاستعراض الدوري الشامل. وتقرر إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات ومعنية بالاستعراض الدوري الشامل تتولى صياغة التقرير والإشراف على أنشطة الدعوة. وقامت تلك اللجنة بتجميع التقرير وتعميمه على اللجنة التوجيهية المعنية بالاستعراض الدوري الشامل والمكونة من وكالات الأمم المتحدة التي نظمت منتديات نقاش للتفاعل مع عملية الاستعراض الدوري الشامل على المستوى المتعدد القطاعات.
- ٦ - ونُظمت حلقة عمل في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ لإقرار التقرير وتعميمه وكذلك لضمان ملكية الأطراف الوطنية لزام تلك العملية. وسيّر حلقة العمل خبيراً من المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لمنطقة الجنوب الأفريقي في بريتوريا. وحضرها ممثلون عن الوزارات الحكومية، وسلك القضاء، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، وغيرها من الشركاء في التنمية، ومؤسسات الرقابة مثل أمين المظالم والجمعية الوطنية.
- ٧ - وتلقت العمليات المذكورة أعلاه دعماً مالياً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليسوتو، ومن فريق الأمم المتحدة القطري، ومساعدة تقنية من المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بريتوريا.

ثانياً- متابعة الاستعراض السابق: تنفيذ التوصيات المقبولة

ألف- الالتزامات الدولية والمساعدة التقنية (التوصيات ١-١١٣، و١٠-١١٣، و١١٤-١، و٢-١١٤، و٣-١١٤، و٤-١١٤، و٥-١١٤، و٦-١١٤، و٧-١١٤، و٨-١١٤، و٩-١١٤، و١٣-١١٤، و١٤-١١٤)

٨- إن ليسوتو دولة طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان. وتوجد، مع ذلك، معاهدات معلقة لم يصدق البلد عليها بعد^(٢). والمشاورات الداخلية جارية مع أصحاب المصلحة المعنيين.

٩- وبالرغم من أن ليسوتو لم تصدق بعد على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، فإنها تتلقى بعثات توفدها إلى مؤسساتها الإصلاحية منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد أوصت تلك المنظمات بأن تكون المؤسسات الإصلاحية متوافقة مع المعايير المقبولة دولياً، مثل المعايير المتعلقة بمسائل الاكتظاظ، وارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحاجة إلى برامج فعالة ومبتكرة لمكافحة ذلك الفيروس. ويجري حالياً تنفيذ تلك التوصيات.

١٠- وطلبت ليسوتو مساعدة تقنية لمواجهة بعض التحديات في مجال حقوق الإنسان، مثل التدريب على قضايا حقوق الإنسان وإعداد تقارير الدولة الطرف. ونُظمت حلقة عمل من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بغرض تدارك التأخر في إعداد تقارير الدولة الطرف، واقتراح آلية فعالة لضمان تقديم التقارير في مواعيدها، ومتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات رصد المعاهدات. وقدم المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بريتوريا الرعاية بالكامل إلى حلقة العمل^(٣).

١١- ونظمت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان حلقة عمل حول تدريب المدربين على إعداد تقارير الدولة الطرف مع التركيز بشكل خاص على منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقدم تدريب إلى المسؤولين الحكوميين في منطقة الجنوب الأفريقي في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وشارك فيه ٤ مسؤولين من ليسوتو^(٤).

١٢- ونظم المكتب الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بريتوريا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليسوتو، في الفترة من ٢١ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٧ حلقة عمل تدريبية وطنية للمسؤولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني حول إعداد التقارير لهيئات معاهدات حقوق الإنسان. وكان الهدف من التدريب هو شرح وظائف هيئات المعاهدات وكيفية إعداد التقارير إلى مختلف هيئات رصد المعاهدات. وسعيًا إلى تحقيق التعاون الفعال بين الهيئات الحكومية وآليات حقوق الإنسان الدولية، تناول التدريب كيفية تشكيل تلك الهيئات^(٥).

١٣- وتبيّن أنه ليست ليسوتو آلية فعالة تضمن تقديم التقارير في مواعيدها، وتتابع تنفيذ التوصيات الصادرة عن مختلف هيئات رصد المعاهدات. وأوفدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى ليسوتو بعثات للمساعدة في إنشاء آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة. وعملية الإنشاء جارية^(٦).

- ١٤- ويرمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من خلال البرنامج المتعلق بإصلاح الحوكمة، والحقوق، والتمكين من أجل الاستقرار المستدام، إلى دعم الشركاء في مواصلة ترسيخ المبادئ الديمقراطية والاستقرار. وتتمثل بعض أهداف البرنامج العامة في تعميق ثقافة الحوكمة الرشيدة وحماية حقوق الإنسان، من خلال تعزيز قدرة مؤسسات الحكم الرئيسية (البرلمان، واللجنة المستقلة للانتخابات، ووحدة حقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان)، وضمان مشاركة المجتمع المدني.
- ١٥- وتستفيد وحدة حقوق الإنسان ومؤسسات الحكم الأخرى أيضاً من البرنامج الحالي المتعلق بتجديد بنية الحوكمة وتعزيزها في إطار أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليسوتو. وسيساعد البرنامج الحكومة، في جملة أمور، على تحقيق أهدافها على النحو المنصوص عليه في الخطة الوطنية الثانية للتنمية الاستراتيجية^(٧).

باء- التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات والإجراءات الخاصة (التوصيات ١١٣-٤٥، و١١٣-٤٦، و١١٣-٤٧، و١١٣-٤٨، و١١٣-٤٩، و١١٣-٥٠، و١١٣-٥١، و١١٣-٥٢، و١١٣-٧٤، و١١٣-٨٦)

- ١٦- صدقت ليسوتو على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وكان من المقرر تقديم التقرير الأولي منذ عام ٢٠٠٧. ولذلك أعدت ليسوتو تقريرها بموجب إجراء الإبلاغ المبسط وقدمته في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. ونظرت اللجنة في التقرير الأولي خلال دورتها الرابعة والعشرين يومي ١٢ و١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦.
- ١٧- وفيما يلي التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم:

- أقرّ التعديل الثامن على دستور عام ٢٠١٨ فأصبح يسمح بازدواج الجنسية وينص على المساواة بين الجنسين في الزواج ممن يحمل جنسية ليسوتو، ويسمح لمواطني ليسوتو المتجنسين أو المسجلين باستعادة جنسيتهم المكتسبة بالولادة أو الاحتفاظ بها؛
- ألغى قانون المواطنة المزدوجة لعام ٢٠١٨ الأحكام التمييزية التي كانت تعطي أفضلية للمرأة المتزوجة من مواطن من ليسوتو على الأجنبي المتزوج من امرأة من الباسوتو، وذلك بإقرار شروط مماثلة لحصول كليهما على الجنسية؛
- اعتمد مجلس الوزراء في عام ٢٠١٧ سياسة الهجرة والمواطنة. ثم صيغ مشروع قانون الهجرة والمواطنة لعام ٢٠١٨. وهو يرمي إلى الاستعاضة عن قانون مراقبة الأجانب لعام ١٩٦٦، وعن الأمر المتعلق بالمواطنة لعام ١٩٧١، بهدف إحداث إصلاح شامل لقضايا الهجرة؛
- يجري حالياً وضع خطة عمل للمساعدة في تتبع تنفيذ التوصيات.

- ١٨- ونوقش في أيار/مايو ٢٠١٨ تقرير ليسوتو الدوري عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. ويجري تنفيذ التوصيات الناتجة عن تلك المناقشة، بإشراف وزارة التنمية الاجتماعية وبالشراكة مع الوزارات الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني. وتتعلق التوصيات، في جملة أمور، بحظر

العقوبة البدنية. وبدأت ليسوتو إجراء دراسة استقصائية للعنف ضد الأطفال بغرض تحديد حجم المشكلة. وسُتستخدم نتائج الدراسة في تصميم البرامج.

١٩- وكان من المقرر تقديم تقرير ليسوتو عن تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منذ عام ١٩٩٤. وطُلبت مساعدة تقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لوضع اللمسات الأخيرة على التقرير. والتقرير الدوري عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة جاهز لعرضه على موافقة مجلس الوزراء^(٨).

٢٠- وتقدمت ليسوتو بطلب إجراءات الإبلاغ المبسطة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتلقت الحكومة قائمة المسائل، ومن المقرر تقديم التقرير في نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وتقدمت أيضاً بطلب نفس الإجراءات بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وقُبل طلبها. وتلقت الحكومة قائمة المسائل، ومن المقرر تقديم التقرير في أيار/مايو ٢٠٢٠. وتقوم ليسوتو حالياً بإعداد ردودها.

٢١- وقُدم تقرير ليسوتو الأولي عن التنفيذ المحلي للميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. واستضافت ليسوتو الدورة العادية التاسعة والعشرين للجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه. وستستضيف أيضاً أمانة اللجنة، والاستعدادات لذلك جارية.

٢٢- وقدمت ليسوتو وعرضت في نيسان/أبريل ٢٠١٩ تقريرها الموحد المتأخر (الجامع لتقاريرها الدورية من الثاني إلى الثامن) عن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وقُدم أيضاً التقرير الأولي عن البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي، ويجري النظر في التقريرين في وقت واحد.

٢٣- ووُقع على بروتوكول الاتحاد الأفريقي المتعلق بحقوق كبار السن في عام ٢٠١٨، وتقوم وزارة التنمية الاجتماعية بالمراحل الأخيرة من صياغة مشروع قانون حماية كبار السن لعام ٢٠١٩. ووضعت الوزارة أيضاً في عام ٢٠١٦ سياسة تعنى بكبار السن. وهي سياسة تعزز المساواة في جميع الفئات العمرية، وتمنع جميع أشكال التحيز والتمييز على أساس السن التي تحرم المسنين من التمتع بحقوقهم مثل بقية المواطنين.

٢٤- وفي إطار الوفاء بالتزامات البلد بموجب اتفاقية حقوق الطفل، ينص قانون حماية الأطفال ورعايتهم لعام ٢٠١١ على حماية الأطفال من العنف^(٩).

٢٥- ووُجّهت دعوة دائمة إلى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الذي أوفد بعثة إلى ليسوتو في الفترة من ٤ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩. ونوقش تقرير البعثة في الدورة الثانية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان^(١٠). ويجري تنفيذ ما انبثق عن تلك المناقشة من توصيات تنفيذاً تدريجياً في الأنشطة اليومية لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي. وشرعت الحكومة في وضع تشريعات تتعلق بإمداد المياه وتقديم خدمات الصرف الصحي، وسيشمل ذلك الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان.

٢٦- ووُجّهت دعوة إلى المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان، ولكنه لم يقم بتلك الزيارة بعد.

جيم- الإطار الدستوري والتشريعي (التوصيات ١١٣-٢، ١١٣-٣، و١١٣-٤،
١١٣-٥، و١١٣-٦، و١١٣-٨، و١١٣-٩، و١١٣-١١، و١١٣-٥٥،
و١١٣-٧١، و١١٣-٧٢)

٢٧- بالرغم من أن بعض القوانين الحالية تُدمج جزئياً أحكام مختلف الاتفاقيات، مثل قانون مساواة الأشخاص المتزوجين في الأهلية القانونية، لعام ٢٠٠٦، الذي يدمج اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون الوطني، فإن ليسوتو تعتمز تضمين إصلاحاتها الدستورية عملياً شاملة ومنهجية تدمج في قوانينها جميع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها ليسوتو.

٢٨- وتجري منذ عام ٢٠١٧ مشاورات واسعة النطاق مع مختلف قطاعات الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بشأن مشروع القانون المتعلق بمكافحة العنف العائلي. ونُظمت أيضاً حلقة عمل لإحاطة وتوعية البرلمانين بالأحكام المقترح إدراجها في التشريعات، التماساً لدعمهم في إقرار تلك التشريعات.

٢٩- وسعيًا إلى ضمان المساواة بين الجنسين، رأت المحكمة الدستورية في قضية موكهيلي وأخريات ضد قائد قوات الدفاع لليسوتو وآخرين^(١١)، أن تسريح الجنديّة الحامل في غضون خمس سنوات من تجنيدها هو إجراء تمييزي وغير دستوري لأنه يتعارض مع المادة ١٨ من الدستور.

٣٠- ولا يزال القانون العرقي والممارسات الثقافية لشعب الباسوتو تمثل تحديات أمام التنفيذ الفعال للمساواة بين الجنسين في مجالات خلافة العرش وزعامة القبيلة. وفيما يتعلق بالمادة ١٨(٤)(ج) من الدستور، فإن أي شيء يتم بموجب القانون العرقي السيسوتي محصن من أحكام عدم التمييز بموجب المادة ١٨.

٣١- وتقتصر المادة ١٠ من قانون زعامة القبائل لعام ١٩٦٨ خلافة تلك الزعامة على الأطفال الذكور. وتستند تلك المادة إلى القانون العرقي السيسوتي وإلى فتوى أصدرتها المحكمة الدستورية في قضية عضو مجلس الشيوخ ماسوبا ضد القاضي المقيم الأقدم لمقاطعة بيريا وآخرين^(١٢)، رفضت فيها إعلان المادة ١٠ مادة تمييزية وغير دستورية، على أساس المادة ١٨(٤)(ج) من الدستور. والقضية معروضة حالياً على مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٣٢- وللتخفيف من التحديات المذكورة أعلاه، تقوم الحكومة حالياً باستعراض داخلي لقانون زعامة القبائل بهدف إشراك النساء في خلافة تلك الزعامة.

٣٣- وشرعت الحكومة، في شراكة مع مجلس الزعماء ومنظمات المجتمع المدني، في عقد اجتماعات على مستوى المجتمعات المحلية للتوعية بحق المرأة في الكرامة وبأهمية المساواة بين جميع الأشخاص.

دال - تعزيز حقوق الإنسان (التوصيات ١١٣-١٣، و١١٣-١٥، و١١٣-١٦، و١١٣-١٧، و١١٣-١٨، و١١٣-١٩، و١١٣-٢٠، و١١٣-٢١، و١١٣-٢٢، و١١٣-٢٣، و١١٣-٢٤، و١١٣-٢٥، و١١٣-٢٦، و١١٣-٢٧، و١١٣-٢٨، و١١٣-٢٩، و١١٣-٣٠، و١١٣-٣١، و١١٣-٣٢، و١١٣-٣٣، و١١٣-٣٤، و١١٣-٣٧، و١١٣-٧٣، و١١٣-٨٢، و١١٣-٨٥، و١١٣-٨٧، و١١٣-٨٨، و١١٣-٨٩، و١١٣-٩٠، و١١٣-١١٣، و١١٣-١١٧، و١١٣-١١٩، و١١٣-١٢٠، و١١٣-١٢١، و١١٣-١٩٤)

٣٤ - أنشئت لجنة حقوق الإنسان بموجب التعديل السادس للدستور في عام ٢٠١١. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قُدم مشروع قانون لجنة حقوق الإنسان لمناقشته في البرلمان، وصدر ذلك القانون في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وذكرت بعض المنظمات غير الحكومية أن القانون لا يمثل لمبادئ باريس المتعلقة بإجراءات تعيين المفوضين وعزلهم، واعتبرت أنه يمنح السلطة التنفيذية سلطات مفرطة. ورفعت المنظمات غير الحكومية قضية في هذا الموضوع^(١٣). ورفضت المحكمة العليا القضية ورفعت استئناف بشأنها. وصدرت في آب/أغسطس ٢٠١٦ لوائح تتضمن تفاصيل تعيين المفوضين^(١٤).

٣٥ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، عُرض على اتحاد ليسوتو الوطني للمعوقين قانون لجنة حقوق الإنسان، بلغة برايل، وكان ذلك أول نص تشريعي يقدم في ذلك الشكل. وكان الأساس المنطقي لذلك هو أن للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الوصول إلى المعلومات وأنهم بحاجة إلى الاطلاع على محتويات القانون حتى يتمكنوا من التفاعل مع اللجنة^(١٥).

٣٦ - وأدت لجنة حقوق الإنسان زيارة دراسية إلى جامعة بريوريا بهدف إجراء تحليل مقارنة لمختلف لجان حقوق الإنسان في المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلاً إلى وزارة القانون لأداء زيارة دراسية إلى اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الإنسان. وكان الهدف من الزيارة هو تقييم أفضل الممارسات والتحديات والنجاحات في إنشاء وإدارة مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، والتعلم منها^(١٦).

٣٧ - وفي عام ٢٠١٨، استعرضت الحكومة والمنظمات غير الحكومية القانون ومذكرة أعدها مجلس الوزراء بشأن التغييرات المزمع إدخالها في القانون، وعرضت اللوائح على مجلس الوزراء لينظر فيها. غير أن المذكرة سُحبت على أساس أنه سيُنظر في المسألة في إطار عملية الإصلاحات^(١٧). ويتماشى إنشاء اللجنة مع الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وفي إطار تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة وتعزيز حقوق الإنسان، وُضعت الخطة الوطنية الثانية للتنمية الاستراتيجية (من ٢٠١٨-٢٠١٩ إلى ٢٠٢٢-٢٠٢٣). وُحددت لهذه الخطة الوطنية الثانية أربعة مجالات رئيسية ذات أولوية^(١٨):

- تعزيز النمو الشامل والمستدام؛
- تعزيز رأس المال البشري من خلال الاستثمار في الصحة، والتغذية، وتطوير المهارات، والحماية الاجتماعية، والهجرة؛

- بناء بنية تحتية تمكينية؛
- تعزيز الحوكمة والمساءلة.

٣٩- والخطة الوطنية الثانية للتنمية الاستراتيجية مرتبطة بمختلف التحديات الاجتماعية مثل القضايا المشتركة بين عدة قطاعات كالقصور، والقضايا الجنسانية، وحقوق الإنسان، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإعاقة، والأطفال والشباب، وتغير المناخ، والبيئة، والحوكمة، وما إلى ذلك. وستقوم الحكومة خلال تنفيذ هذه الخطة بإصلاح استراتيجية الحماية الاجتماعية لجعل برامجها أقدر على تحقيق أهدافها، وأفضل تنسيقاً.

٤٠- ولمواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحسين السياسات والبرامج الخاصة الموجهة إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ستعمل الحكومة على تفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وستطور أيضاً خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان بغرض تنسيق جهود المؤسسات والمجتمع المدني في مجال تعزيز حقوق الإنسان^(١٩).

٤١- ووضعت الحكومة في تصديها لتحديات الأهداف الإنمائية للألفية فضلاً عن اتخاذ ما يلزم من تدابير لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، من خلال عملية تشاركية، سياسة تعنى بالقضايا الجنسانية والتنمية لفترة عشر سنوات (٢٠١٨-٢٠٢٨). ويجري تنفيذ تلك السياسة من خلال مناهج متعددة القطاعات تشارك فيها جميع الوزارات الحكومية، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والشركاء في التنمية.

٤٢- وهذه السياسة تتماشى مع الصكوك الدولية والإقليمية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وبرتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهي متوافقة على المستوى المحلي مع الأطر الوطنية مثل الخطة الوطنية الثانية للتنمية الاستراتيجية، والرؤية الوطنية حتى عام ٢٠٢٠.

٤٣- ومن أجل تحقيق رفاهية المواطنين وتحسين مستوى معيشتهم، تسعى الحكومة إلى زيادة كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وشمولها، وتحسين التنسيق بين المؤسسات، والمواءمة بين الأطر القانونية، وتعزيز برامج المساعدة الاجتماعية في أنحاء البلد. ولتعزيز السياسات الاجتماعية، أنشأت ليسوتو نظام المعلومات الوطني للمعونة الاجتماعية. ويتمثل هذا النظام في سجلّ يخزن البيانات الاجتماعية والاقتصادية التي تُستخدم في تحديد أهداف برامج الحماية الاجتماعية وتخطيطها وإدارتها ومراقبتها. ويحتوي هذا النظام حالياً على معلومات عن حوالي ٢٤٥ ٣٣٣ أسرة ريفية و ٦٤ مجلساً مجتمعياً في ليسوتو^(٢٠).

٤٤- وتدرك الحكومة ضرورة الحرص على الحد من مخاطر الكوارث وتعزيز القدرة على مواجهتها. وقد وضعت الحكومة الإطار الاستراتيجي الوطني للقدرة على الصمود للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠. وفيما يلي أهدافه العامة:

- استباق حدوث الصدمات والضغوط واتخاذ الإجراءات المبكرة لمنعها والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة، من خلال نظام إنذار مبكر يتسم بالفعالية والكفاءة؛
- مساعدة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والتجمعات السكنية المتأثرة بالصدمات والضغوط على التعافي بشكل أسرع وإعادة بناء حياتهم بطرق تقلل من تعرضهم للخطر؛

- مساعدة المجتمعات المحلية على استيعاب وتكييف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية بشكل أفضل؛
- تغيير الأسباب الهيكلية التي تسهم في التعجيل بحدوث الأزمات^(٢١).

٤٥- وتوصي السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ لعام ٢٠١٧ باستخدام الوسائل التي يتسم تمويلها بالمرونة وبالقابلية للتنبؤ بشكل مستدام. وتدرك هذه السياسة أن آليات التمويل القائمة تواجه تحديات متعددة متأصلة، وتوصي باستخدام مزيج من الوسائل تسمح بالحصول على ذلك التمويل، منها: التمويل المخصص للأنشطة المتعلقة بالمناخ من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف؛ والميزانية الوطنية؛ والتمويل من القطاع الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي؛ والتمويل من أسواق الكربون^(٢٢). وهذا يتماشى مع الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالعمل المناخي.

٤٦- وقد وضعت ليسوتو بالفعل السياسات المذكورة من أجل اتباع سياسة طويلة الأجل تستجيب بشكل مستدام للاحتياجات في مجالي تغير المناخ والأمن الغذائي. وسيكون التنفيذ الفعال لهذه السياسات والبرامج مهماً في التصدي لتحديات تغير المناخ والأمن الغذائي^(٢٣).

٤٧- وفي حين لا يزال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية يمثلان تحديين رئيسيين في ليسوتو، فقد انعكس الالتزام السياسي بالقضاء على الجوع أساساً في مشاركة جلالة الملك ليتسي الثالث على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية كسفير خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للتغذية وأيضاً كنصير للاتحاد الأفريقي في مجال التغذية.

٤٨- والقضاء على الجوع وسوء التغذية من أولويات ليسوتو منذ أمد طويل. وقد أنشأت الحكومة مكتب تنسيق الأغذية والتغذية، التابع لمكتب رئيس الوزراء، لتوفير القيادة وتنسيق التصدي للجوع وتحقيق الأهداف المتعلقة بالتغذية في ليسوتو^(٢٤).

٤٩- ويشرف مكتب تنسيق الأغذية والتغذية على الإستراتيجية وخطة العمل في مجال الأغذية والتغذية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣، اللتين تحددان الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في المدى المتوسط وتتضمنان خطة عمل محددة التكاليف، وستستعمل كلتاهما في توجيه وتصميم وتنفيذ برامج ومشاريع الأمن الغذائي والتغذوي، والإجراءات ذات الصلة التي يتعين على جميع أصحاب المصلحة القيام بها^(٢٥).

٥٠- وأطلقت ليسوتو في عام ٢٠١٦، في سعيها إلى الحد من الفقر المدقع وانعدام الأمن الغذائي والبطالة، وفي إطار إجراءات مكافحة الجوع، السياسة الوطنية للتغذية التي ستسترشد بها مختلف القطاعات في تصديها بشكل شامل لسوء التغذية باستخدام استراتيجيات قائمة على الأدلة لتحقيق أقصى قدر من التأثير^(٢٦). وإضافة إلى ذلك، طلبت الحكومة إجراء الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع، لعام ٢٠١٨، بغرض دعم الجهود الوطنية لتسريع الإجراءات الرامية إلى القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتقدم عملية الاستعراض توصيات بشأن طريقة تعديل أو تكييف السياسات والبرامج والاستراتيجيات ليكون لها تأثير على الأمن الغذائي أو التغذية^(٢٧). وتعكف الحكومة أيضاً على إعداد خريطة طريق لنهج شامل يرمي إلى تعزيز التغذية في مرحلة الطفولة المبكرة. وتعمل ليسوتو أيضاً على إنشاء مجلس الغذاء والتغذية الذي يهدف إلى التنسيق بين جميع الوزارات المعنية بتعزيز القضايا المتعلقة بالتغذية.

٥١- وتشمل التحديات الرئيسية لمكافحة سوء التغذية ما يلي: عدم كفاية القدرة على تنسيق البرامج؛ محدودية الموارد المخصصة للبرامج ولدعمها؛ عدم كفاية الرصد والتقييم والمساءلة؛ قلة البحوث الجيدة لتوجيه التخطيط وتحديد الأولويات لبرنامج التغذية الوطني. ولذلك ستقوم الحكومة باستعراض المسائل المتعلقة بالتغذية وتعميمها في صلب جميع الخطط الوطنية والسياسات والاستراتيجيات القطاعية^(٢٨).

٥٢- وسعيًا إلى الحد من التدهور البيئي، وضعت وزارة الطاقة والأرصاد الجوية في عام ٢٠١٧ سياسة الطاقة لمعالجة عدد من القضايا المترابطة منها تغيير المناخ والاستدامة البيئية. ووضعت تلك السياسة لتحقيق الأهداف الأربعة التالية:

- المساهمة في تحسين سبل العيش؛
- المساهمة في النمو الاقتصادي والاستثمار؛
- كفالة أمن الإمدادات؛
- المساهمة في حماية البيئة.

٥٣- وتهدف سياسة ليسوتو الوطنية للشباب لعام ٢٠١٧، التي وضعتها وزارة الشؤون الجنسانية والشباب والرياضة والترفيه، إلى إذكاء الوعي البيئي لدى الشباب وشعورهم بمسؤولياتهم تجاه استدامة البيئة، وتعزيز الجهود الرامية إلى الحد من الفقر.

٥٤- واعتمد مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ السياسة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية التي تتضمن تقديم منح لذوي الإعاقات، وبدأ تنفيذها رسمياً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وكان وضع تلك السياسة والاستراتيجية نتيجة لسعي الحكومة إلى الاستجابة بفعالية لتزايد العبء الاجتماعي الذي يمثله الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي. ويقوم البلد حالياً باستعراض التقدم المحرز في تنفيذها. وقد حققت ليسوتو جزئياً الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، من خلال صياغة هذه السياسات التي تهدف إلى الحد من الفقر، والقضاء على التمييز ضد جميع الفئات الضعيفة.

حقوق مجموعات محددة

هاء- حقوق المرأة والاتجار بالبشر (التوصيات ١١٣-٢، و١١٣-٥، و١١٣-٦، و١١٣-٧، و١١٣-٨، و١١٣-٩، و١١٣-١١، و١١٣-١٥، و١١٣-٤١، و١١٣-٥٤، و١١٣-٥٥، و١١٣-٥٦، و١١٣-٥٧، و١١٣-٦١، و١١٣-٦٢، و١١٣-٦٣، و١١٣-٦٤، و١١٣-٦٥، و١١٣-٦٦، و١١٣-٦٨، و١١٣-٦٩، و١١٣-٧٠، و١١٣-٧١، و١١٣-٧٢، و١١٣-٧٣، و١١٤-٢١، و١١٤-٢٢)

٥٥- أفاد تقرير ليسوتو عن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٥ أن البلد أحرز تقدماً في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحدث تقدم ملحوظ في التعليم وفي العمالة بأجر خارج القطاع الزراعي^(٢٩). وفي مؤتمر القمة السابع والعشرين للاتحاد الأفريقي، المعقود في رواندا

يومي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٦، فازت ليسوتو بجائزة النوع الاجتماعي الأفريقي لعام ٢٠١٦ كأحد أفضل البلدان أداءً في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة.

٥٦- وتعاني ليسوتو من وجود معدلات مرتفعة للاتجار بالنساء والأطفال. وتوجد حالياً حوالي ٥٠ حالة أُبلغ عنها من حالات الاتجار بالبشر، وأحيل الجناة أو المشتبه فيهم في حوالي ١٣ منها إلى المحاكم. ومن الصعوبات التي تواجه المحاكمة عدم حضور الضحايا للمحاكمات. وأنشئ المكتب المعني بضحايا الجريمة الذي تشرف عليه وزارة العدل لمساعدة الضحايا. وييسر المكتب عموماً على الضحايا تعاملهم مع نظام العدالة الجنائية. ويقدم المكتب الدعم النفسي والعملية للمتضررين من الجريمة.

٥٧- واعتمدت الحكومة تدابير لمكافحة الاتجار بالبشر. وسُن قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١١. ووضعت الحكومة لوائح وخطة عمل وطنية لتنفيذ ذلك القانون. ويُسّط ذلك القانون وتُرجم وتُنشر في إطار حملات التوعية بمسألة الاتجار بالبشر. وتنص لائحة مكافحة الاتجار بالبشر على حماية الشهود تيسيراً لإدانة الجناة. ويقدم الدعم القانوني والنفسي للشهود مجاناً.

٥٨- وتشمل التدخلات الأخرى إقامة شراكات مع منظمات المجتمع المدني وشبكات المجتمع المحلي للتصدي للاتجار بالبشر من خلال حملات التوعية المجتمعية المكثفة. وهناك مشروع رائد يسمى "مكافحة الاتجار بالبشر والتصدي للهجرة غير الشرعية من خلال تعزيز إدارة الحدود والهجرة، والتوعية بقضايا الاتجار بالبشر وبناء قدرات موظفي إنفاذ القانون وموظفي الحدود في ليسوتو" ويهدف إلى مواجهة التحديات في نقاط الدخول الرئيسية إلى البلد وفي مكافحة الاتجار بالبشر الذي يهدد المجتمعات الضعيفة التي تعيش بالقرب من النقاط الساخنة على طول المعابر الحدودية الرسمية وغير الرسمية في ليسوتو.

٥٩- وعُزز مركز لابنج للرعاية. وهو يعمل حالياً على مدار الساعة، ويقدم الدعم النفسي والاجتماعي للناجين والمهاترات التي تعزز قدرتهم على مقاومة العنف الجنساني. وفي المركز أخصائي اجتماعي دائم وممرض/ممرضة ومرشدة اجتماعية. ومن خلال الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تلقى موظفو المركز تدريباً على أساسيات المشورة الإنمائية لاكتساب مهارات تقديم المشورة بشأن كيفية التصدي للعنف الجنساني^(٣٠).

٦٠- وعززت وزارة الشؤون الجنسانية والشباب والرياضة والترفيه شبكتين لمكافحة العنف الجنساني في ماسيرو. ويتمثل دور هذا النوع من الشبكات عموماً في التعامل مع حالات العنف الجنساني في المجتمع المحلي ومساعدة من يتعرضون له على الإبلاغ عنه. ويشترك الذكور أيضاً في برنامج الوقاية من العنف الجنساني الذي يتضمن استخدام الرجال والفتيان كعوامل للتغيير الهادف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وخلق بيئة معيشية صحية. وتوجد في ذلك الإطار "كتلة ليسوتو"، وهي منظمة رجالية غير حكومية تعمل على مكافحة العنف الجنساني وتعزيز حقوق الإنسان^(٣١).

٦١- وعزز صندوق الأمم المتحدة للسكان قدرات البرلمانين على وضع القوانين والسياسات المتعلقة بالعنف الجنساني والممارسات الضارة، وعلى الدعوة لها، وتنفيذها، وربطها بالتشريعات والسياسات المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين. ومن خلال

الدعم الذي يقدمه صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم التكليف بإجراء أول دراسة مرجعية للعنف الجنساني في حالات الطوارئ في ليسوتو، وُقِّد عدد من أنشطة التوعية لتعزيز الوقاية من العنف الجنساني ومعالجة حالاته والتنسيق بشأنها في حالات الطوارئ.

٦٢- ووُضعت من خلال الدعم الذي يقدمه الصندوق أول إجراءات تشغيل وطنية موحدة للتصدي للعنف الجنساني في حالات الطوارئ. وقدم الصندوق الدعم أيضاً إلى وزارة الصحة في مراجعة المبادئ التوجيهية للاستجابات الصحية المتعلقة بالتصدي للجرائم الجنسية، ومواءمتها مع المعايير الدولية لمنظمة الصحة العالمية، وتلقى الممارسون الصحيون تدريباً في مجال بناء القدرات على اكتشاف حالات العنف الجنساني.

٦٣- ونقحت وزارة التعليم المناهج التثقيفية الموجهة لغير المتحقيين بالدراسة لتضمينها تثقيفاً جنسياً شاملاً يتضمن قضايا العنف الجنساني.

٦٤- وبدعم من الصندوق، تم إشراك خبير في الشؤون الجنسانية ساهم بمدخلات ورؤى جوهرية في دعم العملية وضمان دمج القضايا الجنسانية والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة في الخطة الوطنية الثانية للتنمية الاستراتيجية.

٦٥- وبسّطت وزارة الشؤون الجنسانية والشباب والرياضة والترفيه القانون المتعلق بمساواة الأشخاص المتزوجين في الأهلية القانونية، لعام ٢٠٠٦، وترجمته وعمّمته. ويجري نشر الصيغة المبسطة في المقاطعات عن طريق توزيع نسخ منها على قادة المجتمعات المحلية والمنظمات وعلى الجمهور عامة خلال التجمعات العامة والمنتديات^(٣٢).

٦٦- وتنظم الوزارة ومنظمات المجتمع المدني حملات للتعريف باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونشر معلومات عن هذه الاتفاقية. وبسّطت الاتفاقية وترجمت إلى اللغة المحلية (السيستو)^(٣٣).

٦٧- ووُضع مشروع منقح للسياسة المتعلقة بالقضايا الجنسانية والتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٧ وهو في انتظار إقراره من طرف مجلس الوزراء. ويتماشى مشروع هذه السياسة مع بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن القضايا الجنسانية والإنمائية، ومع بعض أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة^(٣٤).

٦٨- وشرعت الحكومة، من خلال وزارة تطوير الأعمال الصغيرة والتعاونيات والتسويق، في وضع السياسة المتعلقة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة لعام ٢٠١٦. وتتضمن هذه السياسة إرشادات حول إمكانية الوصول إلى الائتمان. ولوحظ أن عدداً كبيراً من النساء يمتلكن منشآت صغرى وصغيرة ومتوسطة الحجم^(٣٥).

٦٩- وبالرغم من التدابير المذكورة أعلاه، لا يزال العنف الجنساني في تزايد، ويظل يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها النساء في ليسوتو. وتشير التقارير إلى أن ٨٦ في المائة من النساء يتعرضن للعنف الجنساني، وتشير البلاغات المقدمة إلى أن ٤١ في المائة من الرجال يقرّفون ذلك العنف. ويمثل العنف الجنساني بالتالي عقبة رئيسية أمام تمتع النساء في جميع أنحاء البلاد بحقوقهن الإنسانية والجنسية والإنجابية الأساسية^(٣٦).

واو- حقوق الطفل (التوصيات ١١٣-٥٨، و١١٣-٦٤، و١١٣-٧٥، و١١٣-٧٦، و١١٣-٨٠، و١١٣-٨١، و١١٣-٨٣، و١١٣-١٠١، و١١٣-١١٤، و١١٣-١١٦)

٧٠- تقوم الحكومة، من خلال وزارة الشؤون الجنسانية والشباب والرياضة والترفيه، ووزارة التنمية الاجتماعية، ومنظمات المجتمع المدني، بتوعية الجمهور بضرورة إنهاء زواج الأطفال، وهي مشكلة تواجهها الفتيات كثيراً في ليسوتو.

٧١- ونظمت وزارة التنمية الاجتماعية حملة تدعو إلى وضع حد لزواج الأطفال، أُطلقت رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ولا تزال متواصلة. وفي إطار تلك الجهود، عُيِّنت الأميرة سيزو مناصرةً وطنية لإنهاء زواج الأطفال. ونُظمت إلى حد الآن حملات في ٣٩ مجلساً مجتمعياً من أصل ٦٤ مجلساً. ومن بين التغييرات الإيجابية التي أحدثتها الحملات، انخفاض نسبة الفتيات اللائي يتزوجن قبل سن ١٨^(٣٧).

٧٢- ويعتبر تعديل قانون حماية الأطفال ورعايتهم، لعام ٢٠١٩ زواج الأطفال جريمة يعاقب عليها. وتشمل الآليات/المبادرات الأخرى الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال، الدراسة الاستقصائية للعنف ضد الأطفال، التي أجراها المركز الدولي لبرامج رعاية وعلاج المصابين بالإيدز في عام ٢٠١٩، والقانون الحالي المتعلق بالجرائم الجنسية، لعام ٢٠٠٣، واستراتيجية حماية الطفل المتعددة القطاعات، والاستعراض المكتبي الذي أجرته اليونيسف بشأن العنف ضد الأطفال سنة ٢٠١٥.

٧٣- وينص قانون حماية الأطفال ورعايتهم، لعام ٢٠١١، بالفعل على حماية الأطفال من العنف^(٣٨). وتجري ليسوتو حالياً دراسة استقصائية عن العنف ضد الأطفال، بمساعدة من خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، ومراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، التابعة للولايات المتحدة، والمركز الدولي لبرامج رعاية وعلاج المصابين بالإيدز. وستحدد النتائج الأولية للدراسة مختلف أنواع العنف ضد الأطفال والثغرات القائمة في المعاقبة على هذه الجرائم. وستوضع بعد الانتهاء من الدراسة خطة عمل وطنية لمعالجة جميع أشكال العنف ضد الأطفال. وحققت ليسوتو جزيئاً للغاية ١٠-٣ من أهداف التنمية المستدامة، فهي تتخذ تدابير لتحديد مدى انتشار العنف، ومختلف أنواعه، وكيفية التعامل معه.

٧٤- ويهدف قانون حماية الأطفال ورعايتهم إلى إلغاء جميع أشكال عمل الأطفال. ويهدف قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١١ إلى حظر العمل القسري من خلال فرض عقوبات قاسية على الجناة. وتهدف مبادرة مونا - كا - كومو، وهي منظمة غير حكومية، إلى الحد من عمل الأطفال من خلال إتاحة التعليم للفتيات للرعاة.

٧٥- ولحماية الأطفال من الاتجار والاستغلال، يجري تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام ٢٠١١، لإنهاء اعتبار استخدام القوة شرطاً للتجريم، وإنهاء اعتبار موافقة الأطفال دفعاً مقبولاً.

٧٦- وقدمت ليسوتو، بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة، تدريباً إلى بعض الأخصائيين الاجتماعيين في مجال التصدي لانتهاك حقوق الأطفال وتحديد ضحايا الاتجار بالبشر.

٧٧- ولليسوتو مؤسسات مثل محكمة الأطفال، والوحدة المعنية بحماية الطفل والمرأة التي أنشئت لحماية حقوق الأطفال. ونُظمت أنشطة لبناء قدرات موظفي الوحدة المعنية بحماية

الطفل والمرأة في إطار برنامج تحقيق العدالة للأطفال الرامي إلى إقامة عدالة مراعية للأطفال من الجناة المزعومين، والضحايا، والشهود، وغيرهم من الأطفال الذين يحتاجون إلى خدمات العدالة.

٧٨- ولضمان تسجيل المواليد بفعالية، نشرت وزارة الداخلية موظفين في المجالس المحلية لضمان شمولية التسجيل، ولكن تغطية التسجيل لا تشمل جميع المجالس بعد. والموارد البشرية المتاحة كافية ولكن توفير الموارد المالية واللوجستية لا يزال يشكل تحدياً.

٧٩- وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبالتعاون الوثيق مع وزارتي الداخلية والصحة، أنشئ ٤٦ مركزاً لتسجيل المواليد في المرافق الحكومية والمرافق التابعة للرابطة المسيحية للصحة في ليسوتو. وتهدف هذه العملية إلى تسجيل جميع المواليد الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في تلك المرافق وكذلك في المناطق المجاورة لها. وإلى حد تموز/يوليه ٢٠١٩، تجاوز عدد الأطفال دون سن الخامسة المسجلين في هذه العملية ٦٩٠ ٢٥ طفلاً. وشرعت وزارة الشؤون الداخلية أيضاً في إصدار بطاقات هوية للشبان اعتباراً من سن ١٦ تيسيراً لالتحاقهم بالتعليم العالي وبالفرص التعليمية الأخرى.

٨٠- وينص قانون تسجيل المواليد والوفيات لعام ١٩٧٣ على مجانية التسجيل ضمناً لشموله. وتُفرض غرامة قدرها ٤,٥٠ لوتيات على من يتأخر في تسجيل المواليد (أكثر من سنة واحدة بعد الولادة). ومع ذلك، وفيما يتعلق بمشروع القانون المتعلق بتسجيل المواليد والوفيات لعام ٢٠١٩، يُعتبر التسجيل متأخراً اعتباراً من ٣ أشهر، وتُرفع الغرامة إلى ٣٠,٠٠ لوتيا^(٣٩).

٨١- وفيما يتعلق بصحة الأم والطفل، تهدف الحكومة إلى الحد من الوفيات النفاسية، وسيحقق ذلك من خلال زيادة تغطية التحصين من ٦٨ في المائة إلى ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وسيزداد أيضاً عدد النساء اللاتي يلدن في المستشفيات من ٧٧ في المائة حالياً إلى ٩٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. وعلى جدول أعمال الحكومة قضايا أخرى تتعلق بسوء التغذية والسمنة، اللذين يؤثران سلباً على قطاع التعليم^(٤٠).

زاي- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات ١١٣-١٠، و ١١٣-١٤ و ١١٣-٥٧)

٨٢- وفقاً لتعداد الإسكان والسكان لعام ٢٠١٦، يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة ٢,٥ في المائة من السكان، ٤١ في المائة منهم ذكور، و ٥٩ في المائة إناث. وفيما يلي توزع أنواع الإعاقة: الإعاقة البصرية: ٣٦,٢ في المائة؛ الإعاقة السمعية: ٢٠,٣ في المائة؛ الإعاقة النطقية: ٩,٤ في المائة؛ الإعاقة البدنية: ٢٨,٣ في المائة؛ الإعاقة الذهنية: ٣٦,٨ في المائة^(٤١).

٨٣- وانضمت ليسوتو إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهي بصدد إدراج أحكام تلك الاتفاقية في مشروع القانون المتعلق بإنصاف الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٩، الذي أقر في قراءة أولى في البرلمان. وهناك أيضاً خطة تعميم مراعاة الإعاقة، لعام ٢٠١٥، لضمان تلك المراعاة في جميع برامج الوزارات الحكومية، ويوجد، نتيجة لتلك الخطة، أشخاص مكلفون بتنسيق قضايا الإعاقة في بعض الوزارات. وحققت ليسوتو جزئياً الغاية ١٠-٣ من أهداف التنمية المستدامة (الحد من أوجه انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها).

٨٤- ويضمن مشروع القانون تكافؤ الفرص والحد من أوجه عدم المساواة من خلال تشجيع التشريعات والإجراءات المناسبة في هذا الصدد. وهو يضمن أيضاً قيام التوظيف في ليسوتو على الجدارة وإتاحته للأشخاص ذوي الإعاقة. وسيفرض على أرباب العمل جعل أماكن العمل ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتحققت جزئياً الغاية ١-٤ من أهداف التنمية المستدامة، من خلال ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، كمجموعة ضعيفة، إلى فرص العمل.

٨٥- وينص مشروع القانون كذلك على شمولية التعليم للجميع. وقد اعتمدت وزارة التعليم سياسة التعليم الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وبدأت تنفيذها في آب/أغسطس ٢٠١٩. وهي سياسة تعالج أوجه عدم المساواة التي يعاني منها المتعلمون ذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة (بمن فيهم ذوو الإعاقة) في التعليم الرسمي وغير الرسمي. وتعمل الوزارة أيضاً على وضع اللمسات الأخيرة على مسودة الخطة التنفيذية للتعليم الشامل، ووضع دليل لتدريب المعلمين على التعليم الشامل. وبذلك تكون ليسوتو قد حققت جزئياً الغاية ٤-٧ (أ) من أهداف التنمية المستدامة التي تنص على أن توفر البلدان تعليماً جيداً وشاملاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٦- ويتناول مشروع القانون أيضاً جميع المسائل المتعلقة بالوصول إلى المباني، والتوظيف، إضافة إلى تدريب المعلمين على استخدام مختلف طرق التدريس المناسبة مع مختلف أنواع الإعاقات. وحققت ليسوتو في هذا الصدد، جزئياً، الغاية ٤-٥ من أهداف التنمية المستدامة عن طريق ضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة إلى أماكن التعليم.

٨٧- ولا توجد حالياً برامج محددة للأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن هناك إعانات مالية مخصصة لمرافق الرعاية، ومنح، ومساعدة عامة نقدية وعينية، وبرنامج منح للأطفال يشمل ذوي الإعاقة. وينص مشروع القانون على منحة الإعاقة. والحكومة بصدد إنشاء صندوق عام للإعاقة من خلال وزارة المالية. وحققت ليسوتو جزئياً الغاية ١-٣ من أهداف التنمية المستدامة بالقضاء على الفقر داخل مجموعة الأشخاص ذوي الإعاقة، بتقديمها مساعدة عامة نقدية لهم، إضافة إلى منحة العجز التي لم يبدأ تقديمها بعد.

٨٨- ولا يزال الأشخاص ذوو الإعاقة يواجهون عدداً لا يحصى من التحديات. وهم غير قادرين على الوصول إلى المعلومات الموجهة إلى الجمهور العام لأنها متوفرة في الغالب في أشكال غير ميسرة. كما أن البنية التحتية غير الملائمة تجعل الوصول إلى الأماكن التي يتم تقديم الخدمات فيها غير ميسر. وهناك أيضاً نقص في توافر الأجهزة المساعدة مما يحد بشكل كبير من مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

حاء- الحق في الصحة (التوصيات ١١٣-٦٧، و١١٣-٩٢، و١١٣-٩٣، و١١٣-٩٤، و١١٣-٩٥، و١١٣-٩٦، و١١٣-٩٧، و١١٣-٩٨، و١١٣-٩٩، و١١٣-١٠٠، و١١٣-١٠٢، و١١٣-١٠٣، و١١٣-١٠٤، و١١٣-١١٠، و١١٤-٢٣، و١١٤-٢٤)

٨٩- أعيد إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز. وقد افتتحت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ومن المتوقع أن توفر القيادة الاستراتيجية والإدارة الرشيدة، وأن تنسق وتدير

بشكل فعال وغير مركزي أنشطة التصدي الوطنية المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بهدف القضاء على هذا الداء بحلول عام ٢٠٣٠. وهي تعمل حالياً بموجب قانون اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز رقم ٨ لعام ٢٠٠٥. وفي الأفق مشروع قانون جديد ستعرضه اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز في عام ٢٠١٩ على الجمعية الوطنية لإصداره.

٩٠- ووضعت وزارة الصحة استراتيجيات مثل استراتيجية ليسوتو الوطنية لصحة المراهقين والشباب للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ التي تعطي المراهقين والشباب الحق في الوصول إلى المعلومات والمهارات والخدمات المتعلقة بصحتهم. وتتناول هذه الاستراتيجية أيضاً قضايا الوقاية؛ وبرامج منع الحمل، وتثقيف الشباب. وهناك أيضاً خطة عمل منقحة مخصصة لحماية النساء والفتيات من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. وتتناول هذه الخطة قضايا الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، لا سيما في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومضادات فيروسات النسخ العكسي. ووضعت الحكومة خطة استراتيجية للصحة الجنسية والإنجابية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠ تشمل الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات^(٤٢).

٩١- واتخذت وزارة الصحة التدابير التالية لحماية المشتغلين بالجنس، والعاملين في المصانع، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين (مجتمع الميم)، ونزلاء السجون من التمييز وضمان حصولهم على الرعاية الكافية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والخدمات الأخرى ذات الصلة:

- استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتغيير السلوك من خلال نموذج يقوم على التعلم من الأقران باستخدام دليل للتواصل الشخصي؛
- التثقيف بشأن استخدام الرفال، وترويجه وتوزيعه بشكل متكامل مع تعميم رسائل الاتصال الهادف إلى تغيير المجتمع والسلوك؛
- خدمات الكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وتقديم المشورة على مستوى المجتمع المحلي، وهي تتمثل أساساً في الإحالة إلى مقدمي الرعاية في أقرب مرفق، وتيسير الاتصال بهم؛
- استخدام الاختبار الذاتي أيضاً لتكثيف اكتشاف الإصابة بالفيروس لدى من لا يرتاحون لاستخدام المرافق الموجودة؛
- تقديم العلاج الوقائي قبل التعرض للفيروس إلى من أصيب عشيره بالفيروس، وإلى الفئات المعرضة أكثر من غيرها، والشباب، كاستراتيجية للوقاية من الفيروس؛
- تقديم العلاج الوقائي بعد التعرض للفيروس أيضاً إلى جميع الزبائن الذين هم بحاجة إلى ذلك العلاج، بمن فيهم من يتعرضون للإيذاء الجنسي.

٩٢- ومن أجل تحسين وصول المرأة الريفية إلى حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، اتخذت وزارة الصحة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية التدابير التالية:

- توظيف وتنمية قدرات موظفين صحيين قرويين تشمل مهامهم توزيع لوازم تنظيم الأسرة وتوفير المعلومات عن تنظيم الأسرة على مستوى المجتمع المحلي؛

- تحديث الدليل عن توزيع لوازم تنظيم الأسرة الموجه للموزعين المحليين؛
- تحديث المبادئ التوجيهية لتنظيم الأسرة وفق أحدث معايير الأهلية الطبية لمنظمة الصحة العالمية، بهدف تعزيز النهج القائم على الإنسان، وتحسين الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة وتقليل الفرص الضائعة في ذلك المجال؛
- إطلاق الخطة الاستراتيجية لسلسلة التوريد بهدف تحسين الوصول إلى اللوازم الصحية وتوافرها بما في ذلك لوازم الصحة الإنجابية؛
- مراجعة وتحديث استراتيجية استخدام الرفال بهدف تحسين الوصول إلى الرفالات والترويج الاجتماعي لاستخدامها؛
- توفير العيادات المتنقلة في القرى، وشمولها لجميع الخدمات بما فيها خدمات تنظيم الأسرة؛
- وضع برامج توعية متكررة تضم أفرقتها ممرضين ومستشارين وشباباً لتعبئة المراهقين والشباب للاستفادة من الخدمات؛
- إطلاق إطار خدمات القبالة بهدف تعزيز إشراك المجتمع المحلي في الوقاية من الوفيات النفاسية وملكيته لضمان أمور هذه العملية؛
- وضع دليل الأبوين بشأن القضايا الجنسية بهدف مواجهة تحديات القوالب النمطية الثقافية حول التربية الجنسية، وتوجيه التواصل بين الوالدين والطفل فيما يتعلق بالمسائل الجنسية.

٩٣- ومن أجل ضمان التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية بشكل يقوم على حقوق الإنسان، تقوم وزارة الصحة، بالتعاون مع الشركاء في التنمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، بأنشطة تعبئة اجتماعية لرفع مستوى الوعي بمسائل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوزيع الرفالات، مع توجيه رسائل رئيسية ترمي إلى تغيير السلوك الاجتماعي، وتحديد المعرضين للعنف الجنساني، والإحالة إلى جهات الرعاية والدعم وتيسير الاتصال بها، لا سيما بالنسبة لفئات السكان الرئيسية والشباب على مستوى المجتمع المحلي، وإلى المرافق الصحية لتلقي الخدمات السريرية.

٩٤- وأظهر تقييم البيئة القانونية لعام ٢٠١٦ الحاجة إلى مراجعة العديد من السياسات والقوانين، بما في ذلك السياسة الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠٦. وقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدعم إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز في صياغة السياسة الوطنية في هذا المجال، لعام ٢٠١٩، لكي تفي بجميع حقوق واحتياجات المصابين بهذا المرض، والفئات الضعيفة، وللتصدي بفعالية للتحديات التي تعترض جهود التصدي له بسرعة والقضاء عليه بحلول عام ٢٠٣٠، وفق التوجهات الاستراتيجية التي أعيد تأكيدها في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن التقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة المتمثل في القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. ويقوم مجلس الوزراء حالياً باستعراض هذه السياسة الوطنية.

٩٥- وأقرت وزارة القانون والشؤون الدستورية وحقوق الإنسان في عام ٢٠١٨ خطة العمل الوطنية والقانون المتعلقين بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبناءً على تقييم متين للبيئة القانونية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وُضعت الخطة بدعم من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبدأ فريق ليسوتو المشترك المعني بالإيدز في دعم خطة العمل لتنفيذ القانون والسياسة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠١٨، واختيرت منظمة "المرأة والقانون في الجنوب الأفريقي" لبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون (الشرطة والقضاة وما إلى ذلك) في مجالات التعامل مع حقوق الإنسان، والعنف الجنساني، والمسائل المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٩٦- وتقوم ليسوتو بتنشيط مشاركة المنظمات الدينية بفعالية في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووضعت اللمسات الأخيرة في عام ٢٠١٨ لبيان يلتزم فيه الزعماء الدينيون بالقضاء على الفيروس والإيدز، وإطار تنفيذي تتناول فيه الأوساط الدينية مسائل الإصابة بالفيروس، والعنف الجنسي والجنساني، والحقوق الصحية الجنسية والإنجابية، وحقوق الفتيات والمراهقات. والبيان والإطار ينتظران موافقة جلالة الملك. ويعتزم زعماء المنظمات الدينية استخدام نفوذهم لإشراك الرجال والفتيان وللدعوة إلى حماية المراهقات والشابات.

٩٧- وبهدف تحسين القطاع الصحي، انتدبت الحكومة ٣٦ طبيباً كويماً للعمل في المستشفيات والعيادات في جميع أنحاء البلاد. وستوظف وزارة الصحة ٣٥ طبيباً و٢٥٢ ممرضاً/ممرضة من شعب الباسوتو. وللتصدي بفعالية للإصابات بالسرطان، وضعت الوزارة خطة وطنية شاملة لعلاجها. ووسعت الوزارة في الوقت نفسه خدمات رعاية المصابين بالسرطان وبأمراض الكلى بإيفاد المرضى لتلقي العلاج في مستشفى أبولو في الهند. وأجريت إلى حد الآن ٣ عمليات في الهند لزرع الكلى لمرضى من شعب الباسوتو. وتلقى مهنيون صحيون (أطباء وممرضون وصيادلة) تدريباً في الهند تحضيراً لإنشاء المركز الوطني للعلاج الكيميائي في ليسوتو.

٩٨- وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، عُقد في ليسوتو المؤتمر الأفريقي الثاني عشر المعني بسرطانات عنق الرحم، والثدي، والبروستاتا، والمعرض المزامن له، وبمناسبة ذلك الحدث الهام، افتُتح مركز سينكاتانا المتميز لاكتشاف سرطان عنق الرحم والوقاية منه، وهو أول مرفق من نوعه في البلد. ويقدم ذلك المرفق خدمات شاملة لطب النساء، مع التركيز على فحوصات سرطان عنق الرحم، والتشخيص، وخدمات العلاج قبل الإصابة بالسرطان، والإحالة إلى مرافق العلاج من السرطان.

٩٩- وازداد توافر الخدمات الصحية فأصبحت تصل إلى عدد أكبر من النساء في المصانع وفي الأماكن التي يصعب الوصول إليها. وتتضمن الخدمات المقدمة قدراً كبيراً من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها ما يتعلق بتنظيم الأسرة. وشملت الجهود المبذولة للوصول إلى النساء اللاتي لا يتلقين خدمات تنظيم الأسرة، العيادات المتنقلة وغيرها من التدخلات الخارجية.

١٠٠- وفي عام ٢٠١٧، قُدر عدد المنشآت الصحية المشاركة في الجهود الرامية إلى إيصال خدمات المراكز الصحية ومقدمي تلك الخدمات إلى جميع مناطق ليسوتو بما يقرب من ٢٣٦ مرفقاً صحياً، منها مستشفى إحالة واحد، ومستشفيان متخصصان، و١٨ مستشفى عاماً، وأربعة مستشفيات ابتدائية، وأربع عيادات، و٢٠٧ مستوصفات.

١٠١- ولم تحقق ليسوتو بعد هدف تخصيص ١٥ في المائة من ميزانيتها للخدمات الصحية. وهي تخصص لها، مع ذلك، ١١ في المائة من ميزانيتها^(٤٣).

طاء- الحق في التعليم (التوصيات ١١٣-١٠٥، و١١٣-١٠٦، و١١٣-١٠٧، و١١٣-١٠٨، و١١٣-١٠٩، و١١٣-١١٠، و١١٣-١١١، و١١٣-١١٢، و١١٣-١١٥)

١٠٢- إضافة إلى إلزامية الالتحاق بالدراسة، المنصوص عليها في قانون التعليم لعام ٢٠١٠ وفي العديد من أحكامه الفرعية التي تكفل وصول جميع الأطفال إلى التعليم بغض النظر عن ظروفهم، يجري حالياً استعراض قانون التعليم، وتتضمن التعديلات عليه أحكاماً تكثف وتعزز الالتحاق الإلزامي بالدراسة من خلال تشديد العقوبات والجزاءات على المخالفين. وجميع الآباء وأولياء الأمور ملزمون بإرسال أطفالهم في سن ٦ سنوات فما فوق إلى المدرسة.

١٠٣- ووضعت السياسات والاستراتيجيات التالية من أجل التنفيذ الفعال للتعليم المجاني والإلزامي وكذلك لضمان شمول التعليم لذوي الإعاقة:

- تتضمن سياسة التغذية المدرسية توفير برامج التغذية في جميع المدارس الابتدائية. والهدف من هذه السياسة هو خفض معدل الانقطاع عن الدراسة بسبب الجوع؛
- يهدف دليل خطة تحسين المدارس أساساً إلى الإبقاء على المتعلمين في المدارس. وشارك ١٥٠ من الميسرين في تنفيذ أحكام الدليل في عام ٢٠١٧؛
- تمكن سياسة التعليم غير الرسمي التي أُقرت وبدأ تطبيقها في عام ٢٠١٨ وزارة التعليم من وضع ترتيبات للتعليم غير الرسمي لمن لا يستطيعون متابعة الدروس في أوقات الدراسة العادية. وتشمل هذه الفئة الفتيان الرعاة الذين يعتنون بالحيوانات عادة خلال ساعات الدراسة العادية.

١٠٤- وسعيًا إلى إقامة العدالة الملائمة للأطفال، تدعم اليونيسيف وزارة العدل ودائرة الإصلاحات في تعزيز برنامج تحقيق العدالة للأطفال الذي يهدف إلى دعم الأطفال الضحايا، والجناة، والشهود، وغيرهم ممن يحتاجون إلى خدمات العدالة. والبرنامج يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه، وقانون حماية الأطفال ورعايتهم، التي يسترشد بها موظفو إنفاذ القانون في تحديد الإجراءات المناسبة للتعامل مع قضايا الأحداث على صعيدي المجتمع المحلي والبلد ككل.

١٠٥- ويهدف مشروع تحسين التعليم الأساسي في ليسوتو، الذي تبلغ تكلفته ٢,١ مليون من دولارات الولايات المتحدة وتموله المؤسسة الدولية للتنمية، إلى مواجهة التحديات من خلال تقديم خدمات التعليم الأساسية والاحتفاظ بالطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية المستهدفة. ويهدف المشروع على وجه الخصوص إلى تعزيز تعليم الإلمام بالحساب والقراءة والكتابة في المرحلة الابتدائية، وتعليم الرياضيات والعلوم في المرحلة الإعدادية، من خلال تدريب المعلمين أثناء الخدمة، وتحسين شبكات دعم المعلمين، والإشراف، وتوفير مواد التعليم والتعلم، واختبار نموذج جديد لتعليم الرياضيات والعلوم. ويستهدف المشروع أدنى ٣٠٠ مدرسة ابتدائية أداء^(٤٤) في جميع مناطق ليسوتو و ٦٥ مدرسة ثانوية في المناطق المجاورة لتلك المدارس الابتدائية^(٤٥). وتمتد فترة تنفيذ المشروع بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢١.

١٠٦- وتستخدم وزارة التعليم أشكالاً مختلفة من وسائل الإعلام مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف لنشر المعلومات عن أهمية تعليم الفتيات والفتيان المحرومين من التعليم، وخاصة في المناطق الجبلية النائية. وتستخدم الاجتماعات العامة أيضاً، باعتبارها من أنسب المنصات لهذا الغرض، حيث يشارك أفراد المجتمع المحلي بنشاط في الحوار المباشر والتوعية بأهمية توفير فرص تعليمية متماثلة لكل من الفتيات والفتيان تحت شعار "التعليم للجميع". وتستخدم هذه الطريقة بشكل خاص في المناطق الريفية النائية حيث ينذر توافر وسائل الاتصال الأخرى مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف^(٤٦).

١٠٧- وهناك حملات توعية مستمرة تهدف إلى تشجيع كل من المعلمين وأولياء الأمور على السماح للفتيات الحوامل بمواصلة الدراسة طالما سمحت حالة الحمل بذلك. وغالباً ما تصطدم هذه الجهود بانقطاع الفتاة عن التعليم نتيجة الوصم أو بعدم استئنافها للدراسة بسبب مسؤوليات الأمومة. وتساهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية كثيراً في ظاهرة الانقطاع عن التعليم، وخاصة فيما يتعلق بالفتيان الرعاة، وهو ما استوجب اعتماد الإصلاحات التعليمية المشار إليها أعلاه.

١٠٨- ويمثل التثقيف بحقوق الإنسان جزءاً من المناهج الدراسية. وتشمل تلك المناهج مواضيع مثل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الإنسان، والمهارات الحياتية، وإدمان الكحول وتعاطي المخدرات، والصحة الجنسية والإنجابية. وتقدم هذه المناهج الدراسية من الصف الرابع الابتدائي إلى الصف العاشر. ويقدم التثقيف بحقوق الإنسان أيضاً في شكل دورة دراسية في المؤسسات التعليمية والجامعات، وخاصة في جامعة ليسوتو الوطنية لطلاب الحقوق.

١٠٩- وفي إطار اتخاذ التدابير المناسبة للتغلب على صعوبات وصول الفتيات إلى التعليم، والتصدي للعنف الجنساني في المدارس، تقوم وزارة التعليم في إطار مشروع جودة التعليم في ليسوتو من أجل المساواة بوضع برنامج لمكافحة العنف الجنساني في المدارس.

١١٠- ويتضمن المنهج التعليمي المتكامل أيضاً تدريباً شاملاً على المهارات الحياتية يتعلم فيه الطلاب جوانب تتعلق بمهيتهم، وبالحيات الجنسية، ومختلف جوانبها. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المراهقين والشباب معارف ومهارات لتحسين وضعهم فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية من خلال مجموعة من الأنشطة وباستخدام دليل التثقيف الجنسي الشامل الموجه إلى الشباب غير الملتحق بالمدارس.

١١١- ودُرّب ٣٣ مدرباً رئيسياً على التثقيف الجنسي الشامل وعلى مساعدة الشباب غير الملتحق بالمدارس، ودُرّب ١٦٠ من مقدمي الخدمات الصحية على الخدمات الصحية الخاصة بالمراهقين والشباب، ودُرّب ٢٤٧ مدرساً على التثقيف الجنسي الشامل في المدارس، وشمل ذلك التثقيف ٧ ٥٠٠ مراهقاً وشاباً غير ملتحقين بالمدارس، وشمل التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ٦ ٨٠٠ مراهقاً وشاباً. وأطلق موقع "tune me" الشبابي الشبكي للهواتف المحمولة الذي يقدم معلومات عن الصحة والحقوق الجنسية، وتجاوز عدد زيارته ٦ ٠٠٠ زيارة^(٤٧).

١١٢- وتتعاون الحكومة مع منظمات المجتمع المدني ومجموعات نسائية مستقلة لتوفير مناشف صحية لفتيات المدارس. والهدف من ذلك هو الحد من تغيّب الفتيات عن الدراسة بسبب الدورة الشهرية؛ ويجري تعليمهن جوانب النظافة الصحية ومنها كيفية التخلص من المناشف المقدمة.

نظام العدالة

باء- مكافحة الفساد (التوصيات ١١٣-٣٨، و١١٣-٣٩، و١١٣-٤٠)

١١٣- وُضعت، بهدف مكافحة الفساد، استراتيجية وخطة عمل وطنيتان لمكافحة الفساد للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩. وتتمثل الاستراتيجية في مبادرة متعددة القطاعات تتضمن جهداً جماعياً يقوم فيه كل من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني بدور محدد في مكافحة الفساد خلال سنوات الاستراتيجية الخمس. وهناك أيضاً مشروع القانون المتعلق بمنع الفساد، لعام ٢٠١٩. وهو يهدف إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لإدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية برفع مستوى تلك الإدارة إلى هيئة. ويركز مشروع القانون أيضاً على مهمة إدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية فيما يتعلق بالفساد بدون إئصال كاهلها بالإشراف على الجرائم الاقتصادية التي يمكن لمؤسسات أخرى مثل الشرطة أن تعالجها بفعالية. ومشروع القانون في انتظار الإقرار^(٤٨).

١١٤- ومن أجل مواصلة تعزيز الحوكمة الرشيدة وتقديم الخدمات، أنشأت إدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية الهيئات التالية: لجنة سلامة النظم التي تعمل من داخل الوزارات الحكومية بمكافحة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء فساد؛ وهيئة الإجراءات التجارية لمكافحة الفساد التي تعمل من داخل المؤسسات التجارية لضمان الوعي بالممارسات التي قد ترقى إلى مستوى الفساد؛ ورابطة النزاهة بالمدرسة التي تعمل داخل المدارس. وهي تتقن الطلاب منذ سن مبكرة بمساوئ الفساد^(٤٩).

١١٥- وفي عام ٢٠١٦، حددت الإدارة مجالات الأولوية الرئيسية للاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لمكافحة الفساد، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحدث ذلك من خلال سلسلة من الاجتماعات القطاعية قبل عقد اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن الفساد أُنفق فيه على بذل جهود وتنفيذ استراتيجيات متضافرة لمكافحة مشكلة الفساد المتوطنة. ومهدت تلك الاجتماعات القطاعية الطريق لإطلاق خطة العمل والاستراتيجية الوطنيتين لمكافحة الفساد اللتين يُتوقع أن تساهما في توجيه الإرادة السياسية على جميع مستويات القيادة وفي مختلف القطاعات إلى محاربة الفساد^(٥٠).

١١٦- وتلقت الإدارة أيضاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠١٦ دعماً مالياً وتقنياً لعقد ندوة حول مكافحة الفساد في مجال المشتريات. وحضر الندوة أكثر من مائتي صاحب مصلحة من مختلف قطاعات المجتمع. وخلال هذا الحدث، قدمت فرقة مسرحية محلية عرضاً حول مخاطر الفساد وكيفية الإبلاغ عنه ومكافحته^(٥١).

١١٧- وفي السنتين الماضيتين، استثمرت الحكومة في تعزيز قدرات إدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية في مجالات التحقيق الجنائي، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وفي تجديده مكاتب الإدارة. وكثفت الإدارة جهودها في مكافحة الفساد من خلال اتباع نهج متعدد القطاعات في تنفيذ الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين لمكافحة الفساد^(٥٢).

١١٨- وبدأ العمل بمصادرة الأصول كاستراتيجية لإظهار أن الجريمة لا تثمر. وبلغت الترتيبات المتعلقة بإفصاح الموظفين العموميين عن ممتلكاتهم مرحلة متقدمة. وقدم برنامج الأمم المتحدة

الإئمائي الدعم إلى زيارة دراسية إلى لجنة مكافحة الفساد الأوغندية، واقتنى خادماً حاسوبياً لإدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية لاستخدامه في تخزين المعلومات الحيوية المتعلقة بمبادرة الإفصاح عن الممتلكات بعد أن يعطي مجلس الوزراء "الضوء الأخضر" لتنفيذها. وأسفرت زيارة أوغندا عن اكتساب موظفي إدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية خبرة دولية واطّلاعهم على ممارسات جيدة^(٥٣).

١١٩- وليسوتو عضو في شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات التي أنشئت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة^(٥٤). وبمساعدة من تلك الشبكة، أنشأت ليسوتو وحدة لمصادرة الأصول تتعامل بشكل خاص مع الحالات ذات الصلة. كما أنشأت صندوقاً لاسترداد الأصول المتأتية من الجريمة.

كاف- ظروف الاحتجاز (التوصيات ٧٧-١١٣، و٧٨-١١٣، و٧٩-١١٣)

١٢٠- فيما يلي عدد السجناء حالياً:

٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٧	
٢١٠٣	٢١٩٥	٢٢٨١	ذكور
٦٥	٧٠	٦٥	إناث
٤٨	٥١	٥٤	أحداث

١٢١- وتعامل ليسوتو الفئات الضعيفة معاملة خاصة في المراكز الإصلاحية. وتشمل تلك الفئات النساء، والحوامل، والنساء اللاتي لديهن أطفال. ويُسمح للأطفال المولودين في السجن بالبقاء مع أمهاتهم حتى يبلغوا سن العامين. ونفس المعاملة تنطبق على الأمهات اللاتي يُحتجزن قبل بلوغ أطفالهن العامين.

١٢٢- وأنشئت مراكز للعلاج بمضادات فيروسات النسخ العكسي يديرها موظفون طبيون متفرغون. ويتلقى النزلاء والموظفون تدريباً على قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويتلقى النزلاء أيضاً خدمات الفحص والإرشاد الخاصة بذلك الفيروس. ويتلقى السجناء المصابون به علاجاً بمضادات فيروسات النسخ العكسي.

١٢٣- ووضعت الإدارة مناهج تعليمية وبرامج لنشر الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب، وبرامج للتعليم الرسمي وغير الرسمي تشمل التدريب على المهارات الحياتية. وبدأ في مرافق الاحتجاز تطبيق برامج ترفيهية وثقافية تشمل الموسيقى والرقص والأنشطة المسرحية والرياضية.

١٢٤- ولمواجهة مشكلة الاكتظاظ في مرافق الاحتجاز، أنشئ نظام العدالة التصالحية، ووضعت برامج العقوبات البديلة للمدانين الأحداث ومرتكبي الجرائم غير العنيفة. وبإمكان المحاكم أن تختار أيضاً فرض عقوبات غير احتجازية، بما في ذلك الخدمة المجتمعية. ويُفرج عن السجناء الذين احتجزوا لفترة طويلة إفرجاً مشروطاً في حالة حسن سلوكهم.

١٢٥- وأنشئت داخل دائرة الإصلاحات في ليسوتو وحدة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان المكلفة بتدريب كل من النزلاء والموظفين وتنقيفهم في مجال حقوق الإنسان.

ثالثاً- تنفيذ التوصيات التي أحيط بها علماً (التوصيات ١١٤-١٦، و١١٤-١٨، و١١٥-١٣، و١١٥-١٤، و١١٥-١٥)

١٢٦- اتخذت ليسوتو خطوات لإلغاء قوانين التشهير الجنائي أو قوانين القذف التي تعوق حرية التعبير. وأعلنت المحكمة العليا المنعقدة كمحكمة دستورية في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨ أن التشهير الجنائي غير دستوري. ورأت أن تجريم التشهير يضر بشدة بحرية التعبير الصحفية، ويؤدي إلى ممارسة الصحفيين للرقابة الذاتية، وبالتالي إلى حرمان الجمهور من الاطلاع على المعلومات. وقد نُفذت التوصيات المتعلقة بذلك جزئياً.

١٢٧- وفي خطاب الميزانية للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩، تعهدت الحكومة بتكثيف الكشف عن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والخدمات الموجهة إلى فئات رئيسية من السكان، بما في ذلك المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنس (مجتمع الميم). وورد في تقرير لتقييم البيئة القانونية وصف لمدى الضرر غير المتناسب الذي أحدثته انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بأفراد مجتمع الميم، وبالعاملين في مجال الجنس، وبفئات رئيسية من السكان^(٥٥). وقد نُفذت التوصيات المتعلقة بذلك جزئياً.

رابعاً- المستجدات منذ الاستعراض

١٢٨- وصلت الحكومة الحالية إلى السلطة في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بعد تنظيم ثلاث انتخابات وطنية بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧. وأشار إلى أن بعض مشاكل ليسوتو السياسية والأمنية سببها دستور البلاد، وأن الحالة تتطلب إصلاحات دستورية^(٥٦). وستشمل تلك الإصلاحات الدستور، والبرلمان، والأمن، وقطاعات القضاء والخدمة العامة، وهي قطاعات لها أهمية أساسية في استقرار ليسوتو وتحولها الاقتصادي في الأجل الطويل. وهذه الإصلاحات جارية في الوقت الذي تطمح فيه ليسوتو إلى تحقيق السلام والتنمية.

١٢٩- وليسوتو ملتزمة بتعزيز سيادة القانون وإتاحة وصول الجميع إلى العدالة. وتحقيقاً لهذه الغاية، خطت ليسوتو خطوات كبيرة نحو تدارك التأخر في معالجة القضايا المتراكمة في المحاكم من خلال النظام المتكامل لإدارة القضايا الذي سيمكن وكالات إنفاذ القانون من إدارة القضايا بصفة آلية. وسيقوم النظام، بعد تنفيذه بالكامل، بدمج سلسلة العمل بأكملها بداية من التحقيق وانتهاء بالإحالة إلى السجن.

خامساً- التحديات

١٣٠- يتعرض النساء والأطفال للاتجار بالبشر وللعنف الجنساني بالرغم من التدابير التي اتخذتها الحكومة للقضاء عليه. ويقوض النقل المتكرر لأفراد وحدة حماية الطفل والمرأة المدربين الجهود التي تبذلها الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والشركاء في التنمية لتعزيز قدرة تلك الوحدة على منع العنف الجنساني وغيره من الجرائم والتصدي لها.

١٣١- ولا يزال الفساد يمثل تحدياً كبيراً يعوق التنمية ليس في ليسوتو فقط، وإنما على المستوى العالمي أيضاً. وبالرغم من الخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة لتحسين إدارة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية وتعزيز عملها، لا يزال الفساد متفشياً.

١٣٢- وتعوق الممارسات الثقافية والقوالب النمطية الجنسانية تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، وبين الفتيان والفتيات.

١٣٣- ولا تزال ليسوتو تواجه تحديات وقيوداً منها الإنتاج الزراعي المنخفض نتيجة تدهور حالة المراعي، وتحات التربة، والجفاف الدوري. ويعاني البلد نتيجة لذلك من عجز غذائي متفاقم كدولة نامية ذات استيراد صاف للأغذية، مما يسهم في تزايد الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتقوم الحكومة بالفعل باتخاذ تدابير لمعالجة هذه المشاكل.

١٣٤- وارتفعت العمالة في القطاع العام، وتقلصت في القطاع الخاص، خلافاً للتنبؤات بارتفاع العمالة في القطاع الخاص بـ ١٠ آلاف وظيفة سنوياً، وبانخفاض فرص العمل في القطاع العام. وأسفر ذلك عن ارتفاع معدل البطالة لدى الشباب إلى أكثر من ٣٠ في المائة^(٥٧).

١٣٥- ويعتد وباء فيروس نقص المناعة البشرية أحد التحديات الرئيسية في مجالي الصحة العامة والتنمية في ليسوتو. وقد جعل ذلك الفيروس عدداً كبيراً من أطفال البلد يتامى وعائلين لأسرهم. وهو أحد العوامل التي ساهمت في تباطؤ النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في ليسوتو، فضلاً عن كونه السبب الرئيسي للاعتلال والوفيات في البلد. وبالرغم من الخطوات التي اتخذتها الحكومة للسيطرة على الوباء، لا يزال التحدي قائماً فيما يتعلق بعكس اتجاهات وأنماط انتشار الفيروس، وتفادي الإصابات والوفيات، والقضاء على التمييز^(٥٨).

١٣٦- ولا تزال ليسوتو بلداً ذا مجتمع أبوي حتى الآن. ولا تزال الصور النمطية الثقافية، والمواقف المجتمعية، والوصم، والتمييز، عوامل تمثل تحدياً أمام وصول النساء والفتيات إلى خدمات الرعاية الصحية، ولا سيما خدمات منع الحمل للفتيات والنساء ذوات الإعاقة، والمصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويوجد عدد محدود من مقدمي الرعاية الصحية في المناطق الريفية، مما يحول دون وصول النساء والفتيات إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية مثل رعاية التوليد والرعاية السابقة للولادة، وخدمات الرعاية الصحية الأولية العامة.

١٣٧- وبالرغم من التحسينات الملحوظة في البنية التحتية لعدد من المؤسسات الإصلاحية، لا يزال الاكتظاظ يمثل تحدياً.

١٣٨- ولا تزال الحكومة متأخرة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير وإدراج المعايير الدولية في قوانينها.

سادساً- الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

١٣٩- لا تزال الحكومة ملتزمة بإنشاء لجنة لحقوق الإنسان تكون متوافقة مع مبادئ باريس.

١٤٠- ولا تزال أولويات الحكومة تتضمن تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية مثل الخطة الوطنية الثانية للتنمية الاستراتيجية، ورؤية ٢٠٢٠، وأهداف التنمية المستدامة، وغيرها من المبادرات

الوطنية الأخرى التي تتناول، في جملة أمور، الفقر وإيجاد فرص العمل، والبطالة، من أجل تحسين حياة المواطنين.

١٤١ - وستواجه الحكومة التحديات الحالية في النظام الصحي والتي تشمل الوفيات النفاسية، ووفيات الرضع؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والسل؛ والأمراض غير المعدية (مثل ارتفاع ضغط الدم، والسرطان، والسكري، والسمنة، وتعاطي المخدرات)؛ ومحدودية فرص الحصول على الأدوية الأساسية؛ وسوء التغذية.

١٤٢ - وستسعى الحكومة جاهدة إلى إعلان عدم التسامح مطلقاً مع الفساد لكي يزدهر اقتصاد ليسوتو.

١٤٣ - ولا تزال الحكومة ملتزمة بالحفاظ على المقومات الأساسية للديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة، في الوقت التي تشرع فيه في القيام بإصلاحات وطنية.

١٤٤ - ونتيجة لتغير الظروف المناخية، وسوء استخدام الأراضي، والتوسع الحضري، ستواصل الحكومة تنفيذ استراتيجيات وأساليب مثل إنتاج المحاصيل، وتقييم التربة وتحسينها، وإنتاج الصوف، فضلاً عن دعم جميع أشكال التطوير الزراعي والميكانيكي، وإصلاح شبكات الري، وإجراء دراسات الجدوى في مجال إنتاج لحوم البقر التجارية من أجل تحسين الزراعة^(٥٩). وستستثمر الحكومة في الزراعة التجارية وستعزز إضفاء الطابع الرسمي على سندات ملكية الأراضي^(٦٠).

١٤٥ - وستسعى ليسوتو جاهدة إلى توفير فرص عمل لمواطنيها من خلال تمويل بناء مدينتين صناعيتين يُرجح أن تخلقا ٢٣ ٠٠٠ وظيفة في المدى المتوسط (بين ٣ و ٥ سنوات) وما يقرب من ٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل في المدى الطويل (بين ٦ و ١٠ سنوات)^(٦١).

١٤٦ - وستواصل الحكومة تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة من خلال إنشاء صندوق لتطويرها^(٦٢).

١٤٧ - ونتيجة لندرة الأمطار، وفصول الصقيع والجفاف المبكرة التي تهدد توافر مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، ستواصل الحكومة دعم بناء العديد من خزانات المياه الكبيرة الحجم، وتطوير إدارة الموارد البرية والمائية إدارة فعالة.

Notes

¹ <https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRIImplementation.aspx>.

² Optional Protocol to the Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (OP CAT), Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure, Optional Protocol to the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights and Optional Protocol to the Convention on the Rights of Persons with Disabilities.

³ Mid-term report, p 4.

⁴ As above, p 4.

⁵ Mid-term report, p 4.

⁶ As above, p 4.

⁷ Agreement on PREGA.

⁸ Mid-term report, p 4.

⁹ Section 36, CPWA.

¹⁰ A/HRC/42/47/Add.1.

¹¹ CIV/APN/442/16.

¹² C OF A (CIV) 29/2013.

¹³ DPE and TRC v The Speaker of the National Assembly and Others CC 2016.

¹⁴ Mid-term report, p 13.

- 15 Mid-term report, p 13.
- 16 As above, p 13.
- 17 CAB/DEC/39/2019.
- 18 Lesotho Voluntary National Review on the Implementation of The Agenda 2030 Report 2019, p 2.
- 19 As above, p 149.
- 20 Lesotho Voluntary National Review on the Implementation of the Agenda 2030 Report 2019, p 22.
- 21 National Resilience Strategic Framework 2017-2030 (Executive Summary).
- 22 National Climate Change Policy 2017, p 7.
- 23 Lesotho Voluntary National Review on the Implementation of The Agenda 2030 Report 2019, p 7.
- 24 As above, p 35.
- 25 Food and Nutrition Strategy and Action Plan 2019-2023, p 1.
- 26 As above, p 9.
- 27 Lesotho Zero Hunger Strategic Review 2018 Executive Summary.
- 28 NSDP II, p 115.
- 29 Mid-term report, p 6.
- 30 Mid-term report, p 7.
- 31 Mid-term report, p 8.
- 32 As above, p 6.
- 33 As above, p 7.
- 34 As above, p 7.
- 35 Mid-term report, p 8.
- 36 Report of Lesotho Government Beijing +25 Review Report, p 44.
- 37 Lesotho Demographic survey 2009 shows that 18.8% were married before 18 whereas Violence Against Children Survey 2019 shows that 11.0% were married before 18.
- 38 Section 36.
- 39 Equivalent to 2 USD.
- 40 2018/2019 budget speech, p 20.
- 41 Lesotho National Federation for the Disabled.
- 42 Mid-term report, p 16.
- 43 2019/2020 budget speech, p 13.
- 44 A set of five objective, transparent criteria were used to determine the poorest-performing primary schools: dropout rate, percentage of repeaters, PSLE success rate, cost unit, and poverty index.
- 45 Junior secondary schools that serve primary schools in a given area.
- 46 Mid-term report. p 19.
- 47 Mid-term report, p 21.
- 48 As above, p 24.
- 49 As above, p 24.
- 50 As above, p 24.
- 51 Mid-term report, p 23.
- 52 As above, p 23.
- 53 As above, p 24.
- 54 ARINSA is a multi-agency, informal network of practitioners between participating countries for exchanging of information, model legislation and country laws in asset forfeiture, confiscation and money laundering.
- 55 Report on Assessment of the Legal Environment for HIV and AIDS in Lesotho 2016, p 60.
- 56 Justice Phumaphi Inquiry report.
- 57 Report on the Review of NSDP and scoping of NSDP 2 2017.
- 58 Report on Assessment of the legal environment for HIV and AIDS in Lesotho, UNDP Lesotho 2016.
- 59 Report on the Review of NSDP and scoping of NSDP!! 2017.
- 60 Budget speech 2019/2020, p 7.
- 61 As above, p 6.
- 62 As above, p 10.